

ردمء: ٤٥٨٦-٢٥٢١



الجزء الثاني

مجلء علمية نصف سنوية تعنى بالتراث المخطوط والوشائق
تصدر عن مركز أحياء التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

المءء الثاني، السنة الأولى، ربيع الأول ١٤٣٩هـ / كانون الأول ٢٠١٧م





مَجَلَّةُ عِلْمِيَّةُ نِصْفِ سَنَوِيَّةٍ تُعْنَى بِالتُّرَاثِ الْمَخْطُوطِ وَالْوَشَائِقِ

الْمَجَلَّةُ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ نِصْفُ سَنَوِيَّةٍ تُعْنَى بِالتُّرَاثِ الْمَخْطُوطِ وَالْوَشَائِقِ

تَصَدَّرُ عَنْ

مَرْكَزِ إِحْيَاءِ التُّرَاثِ التَّابِعِ
لِدَارِ مَخْطُوطَاتِ الْعَتَبَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ الْمُقَدَّسَةِ

الْعَدَدُ الثَّانِي، السَّنَةِ الْأُولَى

رَبِيعِ الْأَوَّلِ ١٤٣٩ هـ / كَانُونِ الْأَوَّلِ ٢٠١٧ م



مركز إحياء التراث الاسلامى لدراسة المخطوطات العباسية المقدسة

مكتبة ودار المخطوطات العتبة العباسية المقدسة. مركز إحياء التراث.
الخزانة : مجلة علمية نصف سنوية تُعنى بالتراث المخطوط والوثائق / تصدر عن مركز إحياء
التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة- كربلاء، العراق: مكتبة ودار المخطوطات العتبة
العباسية المقدسة، مركز إحياء التراث، 1439 هـ. = 2017-
مجلد : إيضاحيات ؛ 24 سم
نصف سنوية-السنة الأولى ، العدد الثاني (كانون الأول 2017)-
ردمدم : 2521-4586
يتضمن إرجاعات بيبليوجرافية.
النص باللغات العربية ومستخلصات باللغة الإنجليزية.
1. المخطوطات العربية--دوريات. 2. العلماء المسلمون (شيعه)--المؤلفات--دوريات. ألف. العنوان.

Z115.1 .A8364 2017 NO. 2

مركز الفهرسة ونظم المعلومات

الترقيم الدولي

ردمدم: ٤٥٨٦-٢٥٢١

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية ٢٢٤٥ لسنة ٢٠١٧م

كربلاء المقدسة - جمهورية العراق

يمكن الاتصال أو التواصل مع المجلة من خلال:

٠٠٩٦٤ ٧٨١٣٠٠٤٣٦٣ / ٠٠٩٦٤ ٧٦٠٢٢٠٧٠١٣

الموقع الإلكتروني: Kh.hrc.iq

الإمیل: Kh@hrc.iq

صندوق بريد: كربلاء المقدسة (٢٣٣)



البيات الأولى
دراسات تراثية





وَقَفَاتٍ عَلَى تَحْقِيقِ الْمَخْطُوطَاتِ فِي الْجَامِعَاتِ
الْعِرَاقِيَّةِ؛ الْوَاقِعُ وَالْمَأْمُولُ

*Attentive investigations of the
Manuscripts in Iraqi Universities;
the Reality and the Desired*



الأستاذ المساعد الدكتور يونس قدوري عويد
كلية العلوم الإسلامية/ جامعة بغداد
العراق

Dr. Younis Kadouri Awaid
College of Islamic Sciences, University of Baghdad
Iraq



الملخص

إنّ التراث المخطوط هو أمانةٌ عظيمةٌ في أعناقنا، والحفاظ عليه والعمل على إخراجها للنور مُحَقَّقاً بأبهي صورة له هو غايتنا؛ لذا فإنني قد عاينتُ حال هذا التراث من خلال مؤسساتنا الأكاديمية (الجامعات)، التي هي منارات العلم في بلادنا، ومُخرجاتها يُرَفِّدُ البلدِ بشريانِ ديمومة البقاء والنهوض والنمو والتطور والتقدّم والبناء، ولكن وجدتُ فيها من التقصير وعدم المبالاة في موضوع تحقيق المخطوطات ما يحتاج مِنَّا إلى وقفةٍ مع الذات لتصحيح المسار، والوقوف على نقاط الضعف في هذا الجانب، ومعالجة مواطن الخلل في مراحل مسيرة المخطوط من اختيار العنوان إلى مرحلة إخراجهِ لِمَوْطِنِهِ في المكتبة، وقد قَسَمْتُهُ على ستّة مطالب، وسَبَقْتُ ذلكَ بمطلب تمهيديٍّ مُوجِزٍ للتعريف بالمخطوط والتحقيق، وذكرٍ لبعض شروط المُحَقِّق، أمّا المطلبُ الأوَّلُ فكان في اختيار المخطوط لغرض تحقيقه، والثاني في معالجة لجان الموافقة على عنوان المخطوط وبيان واقعها، والثالثُ في اختيار المشرف المناسب على المشاريع العلمية المتعلقة بتحقيق المخطوطات، والرابعُ في مرحلة إرسال الرسالة إلى الخبير العلمي والخبير اللغوي، والخامس في مرحلة تسمية أعضاء لجنة المناقشة وتحويل الرسالة للمناقشة، والسادس في إقرار لجنة المناقشة لنتيجة الرسالة أو الأطروحة، وقد وقفت مع كلِّ مرحلة من هذه المراحل، وذلك ببيان حالها في واقعنا، وبيان مواطن الخلل والضعف فيها، ثم شفعتها بالحلول والعلاجات التي أراها مُناسِبةً.

Abstract

The manuscript heritage is a great responsibility that we should care of. Our ultimate aim is to shed some light on the manuscript heritage. Therefore, I have witnessed the condition of this heritage through our academic institutions (universities) which are the beacons of science in our country which its outputs provide the country with the vitality of survival, advancement, growth, development, progress and construction. Unfortunately, I found lack of care and indifference in the subject of the revision of the manuscripts, which requires us to think deeply of the heritage manuscript in order to adjust its direction and to identify its weaknesses, to address the imbalances in the stages of the manuscript process from choosing the title to the stage of putting it in the library which is its original place.

I have divided this study into six demands; preceded by a preliminary request for the definition of the manuscript, the revision, and some of the conditions of the reviewer.

The first requirement was to choose the manuscript for the purpose of revision, the second is the treatment of the committees to approve the title of the manuscript and the statement of its reality, and the third is the selection of the appropriate academic advisor to supervise the scientific projects related to reviewing manuscripts, The fourth is the stage of sending the thesis to the scientific expert and the linguistic expert, the fifth is the stage of naming the members of the discussion committee and converting the thesis for discussion, and the sixth is the approval of the discussion committee for the result of the thesis. For each stage of these stages, I made a statement in reality, and identified the shortcomings and weaknesses in them, and then approved appropriate solutions and treatments.

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيد المرسلين مُحَمَّدٍ، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحَابته الأخيار، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ؛

فإنَّ تراثنا المخطوط هو هويتنا التي نَفَخَرُ بِهَا، وهو الذاكرةُ الحَيَّةُ التي احتفظت بنتائج علمائنا ومفكرينا على مرِّ العصور، وهو الذي عَكَسَ الصورةَ التي كانت عليها أمُّنا الإسلامية والعربية على مراحلها وعصورها التليدة، والمخطوطات هي الموروث الحضاري الذي فاضت منافعه على العالم والبشرية جميعاً، وقد انطلقت من مخزون علومها الأمم، وأُسِّسَتْ على قواعدها النهضةُ الصناعية في أوروبا وغيرها، فليس هناك علمٌ أو فنٌّ إلا وللموروث الإسلامي قدم السبق به، فهكذا هي حضارتنا لا يَخْرُجُ منها سوى الخير والبناء والتقدُّم والسلام، فهي شموليةٌ عالميةٌ لا تشبهها حضارة؛ لأنها قد ذابت فيها القومية والعرقية والطبقية، وألغيت بها الجغرافية، فلم تقم أو تنهض على أساس لونٍ أو جنسٍ، فأبي حضارة صفاتها كهذه؟! ويكفيها فخراً أنَّ رَبَّ العِزَّةِ هُوَ مَنْ شَهِدَ لَنَا بِذَلِكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾^(١).

من هنا وَجَبَ علينا أن نحافظ على هذا التراث الخالد، وأن نَصُونَ مَصَامِينَهُ السامية، فِيهِ وَصَلْنَا وَمِنْهُ نَنْطَلِقُ، ومن معاني الآية الكريمة المتقدمة نستلهم الخيرية التي بسببها كُنَّا خير الأمم، أَلَا وَهُوَ الأَمْرُ بالمعروف والنهي عن المنكر، مقروناً بالإيمان بالله عَزَّ وَجَلَّ، ومن أجل هذا وقع اختياري على عنوان بحثي هذا، فإنَّ هذا التراث المخطوط هو أمانةٌ عظيمةٌ في أعناقنا، والحفاظ عليه والعمل على إخراجه للنور مُحَقَّقاً بأبهى صورة له هو غايتنا؛ لذا فإنني قد عَايَنْتُ حال هذا التراث من خلال مؤسساتنا الأكاديمية (الجامعات) التي هي منارات العلم في بلادنا ومن مخرجاتها يُرْفَدُ

(١) آل عمران: ١١٠

البلد بشريان ديمومة البقاء والنهوض والنمو والتطور والتقدم والبناء، فوجدتُ فيها من التقصير وعدم المبالاة في موضوع تحقيق المخطوطات ممّا يحتاج منّا إلى وقفةٍ مع الذات لتصحيح المسار، والوقوف على نقاط الضعف في هذا الجانب، ومعالجة مواطن الخلل، في مراحل مسيرة المخطوط، من اختيار العنوان إلى مرحلة إخراجهِ لِمَوْطِنِهِ في المكتبة، وقد قسّمته على ستة مطالب، وسبقتُ ذلك بمطلب تمهيدِيٍّ موجزٍ للتعريف بالمخطوط والتحقيق، وذكرٍ لبعض شروط المُحقِّق، أمّا المطلبُ الأوّلُ فكان في اختيار المخطوط لغرض تحقيقه، والثاني في معالجة لجان الموافقة على عنوان المخطوط وبيان واقعها، والثالثُ في اختيار المشرف المناسب على المشاريع العلمية المتعلقة بتحقيق المخطوطات، والرابعُ في مرحلة إرسال الرسالة إلى الخبير العلمي والخبير اللغوي، والخامس في مرحلة تسمية أعضاء لجنة المناقشة وتحويل الرسالة للمناقشة، والسادس في إقرار لجنة المناقشة لنتيجة الرسالة أو الأطروحة، وقد وقفت مع كلّ مرحلة من هذه المراحل، وذلك ببيان حالها في واقعنا، وبيان مواطن الخلل والضعف فيها، ثم أقرنتها بالحلول والعلاجات التي أراها مُناسبَةً.

وفي الختام أسأل الله العليّ القدير أن يحفظ عراقنا وبلاد المسلمين، ويعمّر جامعتنا، ويصون تراثنا، وهذا جهد المُقلِّ، فما به من صواب فهو من توفيق الله تعالى لي، وما به من زلل أو خطأ فمن نفسي، وأدعو الله أن يغفر لي زلّتي ويغفر لي خطيئتي.

والحمدُ لله ربّ العالمين.

المطلب التمهيدي:

قبل البدء في مراحل مرور طالب الدراسات العليا بخطواته مع المخطوط المراد تحقيقه كرسالةٍ أو أطروحةٍ علميّةٍ، لأبّد من بيانٍ موجزٍ لتعريفِ المخطوط، والتحقيق، وذكر شروط المحقّق باختصار؛ بُغيّةً وضوح مفاهيم بحثنا هذا:

تعريفُ المخطوط: هو «المكتوبُ بالخطِّ لا بالمطبعة، جمعه مخطوطات»^(١).

أي: هو كلّ ما خُطَّ باليد، ولم يُطبع بآلةٍ مطبوعة، فإذا طُبِعَ بآلةٍ مطبوعة فهو (كتاب

(١) المعجم الوسيط: مجموعة مؤلّفين: ٢٢٤.

مطبوع)، وإلا فهو باقي (كتاب مخطوط).

«والمخطوط أو الكتاب المخطوط: هو المؤلف المكتوب باليد»^(١).

وعرّفه بعضهم وقال: «هو كتاب لم يتمّ طبعه بعد، أي أنه ما زال بخط المؤلف أو بخط ناسخ غيره»^(٢).

والمخطوط العربي: «هو الكتاب المخطوط بخط عربي سواء أكان في شكل لفائف أم في شكل صُحف صُمّ بعضها إلى بعض على هيئة دفاتر أو كراريس»^(٣).

أما النصّ المحقّق فقد عرّفه الدكتور مصطفى جواد وقال: «الاجتهاد في جعلها ونشرها مطابقة لحقيقتها كما وضعها صاحبها ومؤلفها، من حيث الخطّ واللفظ والمعنى، وذلك بسلك الطريقة العلمية الخاصّة بالتحقيق»^(٤).

وعرّف الأستاذ عبد السلام هارون الكتاب المحقّق وقال: «هو الذي صحّ عنوانه، واسم مؤلّفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلّفه»^(٥).

وعرّف الدكتور حسين محفوظ التحقيق بقوله: «إخراج الكتاب مطابقاً لأصل المؤلف أو الأصل الصحيح الموثوق إذا فقدت نسخة المؤلف»^(٦).

وهناك تعاريف أخرى لكنّها لا تخرج عن المفاهيم المذكورة في أعلاه، وهي إخراج مخطوط الكتاب على ما أراه مؤلّفه أو قريباً منه، وفق ضوابط وشروط خاصّة بالتحقيق. وسنّوِجُزّ الآن شروطَ التحقيق أو صفات المحقّق كما ذكرها الدكتور عبد الهادي

(١) تحقيق التراث: عبد الهادي الفضلي: ٣١.

(٢) تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، مع تحقيق الرسالة الأولى لأبي دلف الخزرجي: فهمي سعد، طلال مجذوب: ١٣.

(٣) المخطوط العربي: عبد الستار الحلوجي: ١٥.

(٤) أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص: عبد الوهاب محمّد علي: ١١٩.

(٥) تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٧، سنة ١٩٩٨م/ ص٤٢.

(٦) تحقيق التراث: ٣٦.

الفضلي، وقسمها إلى شروطٍ عامّة وأخرى خاصّة، أمّا العامّة فهي:

١. أن يكون عارفاً باللغة العربية -ألفاظها وأساليبها- معرفة وافية.
٢. أن يكون ذا ثقافة عامّة.
٣. أن يكون على علم بأنواع الخطوط العربية وأطوارها التاريخية.
٤. أن يكون على دراية كافية بالبليوجرافيا العربية وفهارس وقوائم الكتب العربية.
٥. أن يكون عارفاً بقواعد تحقيق المخطوطات وأصول نشر الكتب.

أمّا الشروط الخاصّة فيجب أن يكون عالماً بموضوع المخطوط أو النصّ الذي يريد تحقيقه...^(١) اهـ

وذكر أنّ من الشروط الخاصّة هو ما يتعلّق بموضوع المخطوط المراد تحقيقه.

وعموماً فإنّ صفات المحقّق تتعدّد على حسب آراء من يرى هذا الشرط مهمّاً، والآخر يقول هذا الشرط أولى، ولكنها تشترك في عمومها بالمفاهيم ذاتها.

وقال الدكتور عبد المجيد دياب: «ولا يكفي أبداً أن يجد المرء شغفاً واستمتاعاً لكي ينجح في أعمال التحقيق، بل لا بدّ من خصال لا تغني الإرادة عنها شيئاً، وهي خصال أخلاقيّة أكثر منها عقليّة، وهذه الخصال تتمثل في: الصبر، والدقة، والأمانة على النصّ، فالعجلة والاندفاع قد يكونان مصدرًا لأخطاء لا تُعدُّ ولا تُحصَى... اعمل وكأنّ في الإبطاء فائدة دائماً، وامتنع خير من أن تؤدّي عملاً ناقصاً، وهذه النصائح سهل قولها، أمّا اتّباعها فيحتاج إلى دقة تامّة.. كما ينبغي أن يتحلّى المحقّق بالفطنة وقوة انتباهٍ نادرة»^(٢).

(١) تحقيق التراث: ٣٧-٣٨.

(٢) تحقيق التراث العربي، منهجه وتطوره: د. عبد المجيد دياب، ٣١٠.

المطلب الأول

اختيارُ عنوانِ المخطوط

إنَّ مسألة اختيار المخطوط هي المرحلة الأولى الأساس التي يَجِبُ أن يُعْنَى بها الطالب أو الباحث الذي ينوي أن يقوم بتحقيق مخطوط ما، وإنَّ مسألة الاختيار هي من الأهمية بمكان ومن أسسها (حُسنُ الاختيار)، فينبغي أن يكون اختياره للأهم قبل المُهم؛ لأنَّ الكتب (المخطوطات) تتفاضل فيما بينها.

وقد وصف أبو إسحاق القيرواني (ت ٤٥٣هـ)، كتابه الشهير (زهر الآداب وثمر الألباب) قائلاً: وليس لي في تأليفه من الافتخار أكثر من حُسن الاختيار، واختيارُ المرءِ قِطْعَةً من عقله، تدلُّ على تخلفه أو قُضله^(١).

وقال أبو الطيب المعروف بالوشاء (ت ٣٢٥هـ): «وكان يُقال: اختيار الرجل وافد عقله، فقال: لا، بل مبلغ عقله، وقيل: دلُّ على عاقل اختياره، وقيل لبعض العلماء: اختيار الرجل قطعة من عقله، وقال الخليل بن أحمد: لا يحسن الاختيار إلا مَنْ يعلم ما لا يحتاج إليه من الكلام. وقال الشعبي: العلم كثير، والعمر قصير، فخذوا من العلم أرواحه ودعوا ظروفه. وقال ابن عباس: العلم أكثر من أن يُحصى، فخذوا من كل شيء أحسنه»^(٢).

فيجب عليه أن يبحث ويفتش فهارس المخطوطات والمكتبات العالمية، ويستشير أهل الاختصاص فيما يرغب بالبحث عنه.

ومن هنا ينبغي على الطالب أن يسير وفق خطوات مرسومة واضحة في عملية الاختيار، والتي بدورها تركز على ركائز أساسية، ومن أهمها (الرغبة)، وهي عنصر أساس في عملية التحقيق برمتها، فهي التي تدلُّ للباحث كثيراً من العقبات، وتختصر له الجهد والوقت، وتجعله يتلذذ بالعمل في التحقيق، ومن هنا يأتي

(١) زهر الآداب وثمر الألباب: أبو إسحاق القيرواني: ١٥/١.

(٢) الموشى (الطرف والظرفاء): محمد بن أحمد بن إسحاق بن يحيى: ٢.

الإتقان والإبداع في التحقيق، وهي الغاية المطلوبة التي نشدها.

وأما بعكسها فإنَّ الباحث سوف يثقل عليه العمل بالبحث، ويطول معه الوقت والجهد مع قلة الإنتاج ورداءة الجودة، وهو ما نراه كثيرًا ويا للأسف بين طلبتنا في الجامعات، إذ إنَّ الطالب يبحث عن موضوع لرسالته أو أطروحته، فلم يجد؛ إمَّا لقلتها، وإمَّا لقلَّة معرفته في البحث عن عنوان له، وإمَّا لعدم وجود مَنْ يساعده على الحصول على عنوان يستحقُّ أن يكون رسالةً علميةً، ويبقى الطالب حائرًا متحيرًا متذبذبًا، يطرق هذا الباب وذاك، فإذا لم يقف على شيء يسعفه؛ ذهب إلى طريق تحقيق المخطوطات، بل إنَّ الكثير سينصح به بأن يسلك طريق التحقيق؛ لأنه سهل وبسيط ولا يحتاج إلى مجهودٍ علميٍّ، ولا إلى مزيد من البحث والجهد العقلي، هكذا هي نظرة عموم الأساتذة والطلاب إلى قضية تحقيق المخطوطات يا للأسف الشديد، وهذا هو واقعنا ولا يخفى على أحدٍ، بل إنَّ سُمعة التحقيق مقرونة مع العمل البسيط الميسر، الذي لا يرقى لأن يكون بمستوى رسالة علمية، وهذا هو الواقع!!.

ومن هنا فإنَّ هذا الطالب سوف يقبل بهذا الطريق (التحقيق) مُجبرًا، وهو الخيار الأخير عند الكثير، ومن هنا يأتي ضعف العمل ورداءته على المخطوط نفسه وعلى مؤلفه، وعلى الطالب (المحقِّق)، وعلى الكلية وسمعة الجامعة وهلمَّ جرًّا...

وهنا تتجلى أيضًا قضية الرغبة، فينبغي للطالب أن يكون راغبًا بالتحقيق أولًا، أو غير مُكْرَهٍ أو مُجْبَرٍ على الموضوع على أقلِّ تقدير.

والقسم الثاني من مسألة الرغبة يكمنُ في العنوان نفسه، فينبغي أن يكون الطالب (المحقِّق) راغبًا بموضوع تخصصه، مُجَبًِّا للعمل فيه، سواء كان في علوم القرآن الكريم، أم الحديث النبوي الشريف، أم الفقه وأصوله، أم العقيدة، أم التاريخ، أم اللغة العربية وعلومها أم الفلسفة... إلى آخره من أقسام العلوم والفنون.

فإنَّ ذلك يعينه على الإتقان في عمله، ويتخطى العقبات، ويختصر له الجهد والوقت.

وليَعَلِّم الطالب أنَّ جهده في عمله العلمي هذا سوف يكون له ثمارًا نافعةً يقدِّمها للناس جميعًا، وقد قال الخطيب البغدادي (ت ٥٤٦٣هـ): «مَنْ صَنَّفَ فَقَدْ جَعَلَ

عَقَلَهُ عَلَى طَبَقٍ يَعْرضُهُ عَلَى النَّاسِ»^(١).

المقترح لتسهيل هذا الجانب:

أن يَتَبَنَّى قِسمُ الدراسات العليا تشكيل لجنة متخصصة من الأساتذة، وممّن هم على معرفة تامة بتحقيق المخطوطات واختيار العنوانات، وتكون أولويات عمل هذه اللجنة استقبال الطالب الذي يروم تحقيق مخطوط، وتوجيهه إلى الخطوات الأساس في اختيار العنوان، وإيضاح الشروط المهمة في هذا الاختيار من بيان للأولويات في هذا الاختيار، كتقديم الأصل على المختصر، وتقديم النصّ (المتن) على الشرح، وكذا تقديم الشرح على شرح الشرح، وتقديم الأخير على الحواشي... وهكذا بمعنى أن يكون التوجّه العام في الاختيار على الأهم قبل المهم، وقد يكون التوجّه اللازم حول تخصصات معينة من دون غيرها في مرحلة معينة، لحاجة المكتبة إليها، وكذا إذا كانت حاجة البلاد والعباد لها أكثر من غيرها، بغضّ الطرف عن الأسباب والمسببات، وهذه قضية مهمة يغفل عنها الكثير، وذلك بأن يركنوا إلى جانب معين من دون غيره، ويملؤوا المكتبة به وتكدّس به الرسائل و الأطاريح فوق الإشباع على قلّة من فائدة، بينما تُترك جوانب ضرورية تحتاجها المكتبة والمجتمع والمؤسسات التعليمية وغيرها.

فإننا نرى كثيراً من الجامعات والجهات الرسمية وغيرها لا تراعي هذا الجانب المهم، وهو اختيار عنوانات الرسائل والأطاريح العلمية التي ينبغي أن تكون مثمرة لصالح المجتمع والبلاد والإنسانية عموماً، ولننظر إلى تراثنا الإسلامي الخالد كيف كان علماؤنا فيه يؤسسون لكلّ مرحلة، وكلّ حقبة من الزمن تتميز بكتابات ومصنّفات تتلاءم مع واقعهم الذي يعيشون فيه، وهي أدوات حلّ وأفكار يستعينون بها على ما يعوقهم من عقبات في جميع النواحي والاتجاهات.

و يجب أن نعلم أنّ هؤلاء الطلاب هم أفضل مشروع استثماري يجب أن نرعاها، ونستثمره لصالح النفع العام والرفقي بالمجتمعات والبلاد لما هو أسمى، وذلك من خلال توجيههم واستنفار طاقاتهم العلميّة والفكريّة وغرسها في نتاجاتهم العلميّة والثقافيّة والسلوكيّة.

(١) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الذهبي (ت ٧٤٨هـ): ١٠ / ١٧٥.

من هنا يجب أن تعي هذه اللجنة كل هذه المعاني، وتنطلق من خلالها لاحتواء جميع هؤلاء الطلاب وتوجيههم لاختيار عناوات نافعة وهادفة لما هو أفضل لخلق المجتمع الحضاريّ السلمي الآمن، والابتعاد عن كل عنوان يحمل مظهرًا من مظاهر التخلف والتفكك والضعف.

وبعد أن يختار الطالب عنوانَ المخطوط من فهارس المخطوطات، أو من خلال المكتبات التي تُعنى بالمخطوطات مباشرةً، أو من خلال الاستشارات من لدن أهل الخبرة في هذا الفن، يجب عليه أن يسعى إلى التأكد من أن هذا العنوان لم يُحقّق تحقيقًا علميًا من قبل، ويستعين بسؤال أهل التخصص، وكذا البحث في فهارس مطبوعات المكتبات العامّة والخاصّة، والرسائل والأطاريح التي نُوقشت أو التي قد تمّت الموافقة عليها، وفي هذه الحلقة خلل كبير في عموم جامعاتنا، فإنّه لا يوجد تنسيق معلوماتي بين الجامعات في هذا الجانب، فينبغي أن تكون هناك قاعدة بيانات فعّالة ومشتركة بين جميع الجامعات تُدخّل فيها جميع العناوات التي تمّت الموافقة عليها، وكذا التي تمّ إنجاز مناقشتها وإجازتها؛ لكي يتفادى فيها تكرار الجهود، وأن لا يُترك الطالب في حيرة وهو يتجوّل بين الكليات والجامعات؛ لكي يبحث بنفسه عن ذلك.

بل يجب أن تشكّل لجنة خاصّة في هذا أيضًا، وتكون مهمّتها أن تستقصي عن حال هذا العنوان ليس بجامعاتنا فحسب، وإنّما في الجامعات والمؤسسات العلمية العالمية الأخرى؛ لكي تحمل هذه الرسالة طابعًا عالميًا، وهذا هو الأصل.

والعجيب في الأمر في واقع جامعاتنا اليوم أنه يُطلب من الطالب المتقدم بعنوان مخطوط لغرض تحقيقه كرسالة أو أطروحة علميّة أن يأتي بورقة تُسمّى: بـ (ورقة استشهاد) من كليات معيّنة قد لا تتجاوز الاثنتين أو الثلاث، يثبت بها من مكتبة تلك الكلية أنّ هذا العنوان غير موجود عندهم أو غير مطروق، ويُختم له بختم تلك المكتبة على ذلك، ليقدّم بعد ذلك إلى لجنة الموافقة على العناوات وينتهي الأمر!!! هكذا وكأنّ الأمر محصورٌ عند تلك الثلاث كليات فقط!! وهذا أمر غير منطقيّ ولا علميٍّ على الإطلاق.

وينبغي على القائمين على الدراسات العليا أن يتنبهوا لأسباب ضعف الطلاب

وكثير من الأساتذة في مسألة تحقيق المخطوطات، وأن يعالجوا تلك الأسباب وذلك من خلال توعيتهم بإضافة مادة تُدرّس في ضمن المنهج تُعنى بتحقيق المخطوطات، وكلّ ما يتعلّق بها، حتى لا ينصدم الطالب عندما ينتهي من السّنة التحضيرية (الدراسية) ويأتي لكي يختار عنواناً له، وهو لا يعلم عن هذا العلم أي شيء، فنراه في حيرة من أمره، فقد يستعين بأيّ شخص ليختار له عنوان مخطوط، ثم يشرع به، ويُخصّص له مُشرفٌ هو الآخر لا يعلم من هذا العلم شيئاً إلا القليل، فماذا يكون النتائج؟! وهذا هو واقعنا في كثير من جامعاتنا.

المطلب الثاني

لجنة الموافقة على عنوان المخطوط

وَبَعْدَ أَنْ يَخْتَارَ الطَّالِبُ ذَلِكَ الْعَنْوَانَ، يَشْرَعُ بِتَقْدِيمِهِ إِلَى قِسْمِ الدِّرَاسَاتِ الْعَالِيَا لِيُعْرَضَ عَلَى اللِّجْنَةِ الْمُتَخَصِّصَةِ لِتَقْيِيمِ الْمَشَارِيحِ الْعِلْمِيَّةِ (الرِّسَالِ وَالْأَطَارِيحِ) الْمَقْدَّمَةِ مِنْ لَدُنِ طُلَّابِ الدِّرَاسَاتِ الْعَالِيَا، وَالَّتِي تُسَمَّى بِ: (السِّيمَنر).

مستوى لجان التقييم في جامعاتنا في موضوع تحقيق المخطوطات:

إِنَّ الطَّابِعَ الْعَامَ لِهَذِهِ اللِّجَانِ عَمُومًا، هُوَ افْتِقَارُهَا لِكِفَايَاتِ مُتَخَصِّصَةٍ فِي تَحْقِيقِ الْمَخْطُوطَاتِ، وَهَذِهِ عَقِبَةٌ كَبِيرَةٌ فِي مَسْتَوَى تَحْقِيقِ الْمَخْطُوطَاتِ فِي الْجَامِعَاتِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللِّجَانَ ضَعِيفَةٌ الْمَسْتَوَى فِي تَقْيِيمِ الْمَخْطُوطَاتِ الْمَقْدَّمَةِ كَمَشَارِيحِ عِلْمِيَّةٍ؛ فَلِذَا نَرَاهُمْ كَثِيرًا مَا يُوَافِقُونَ عَلَى مَخْطُوطَاتٍ لَا تَرْقَى لِلْمَسْتَوَى الْمَطْلُوبِ مِنْ حَيْثُ:

١. هل أن هذا المخطوط قد حُقِّقَ من قبل؟ وهذا جانب مُهمٌ جدًّا، فلا نراهم يبحثون بذلك، بل إنها ليست من أولويات اللجان أن تحكم بذلك!! بل يطلبون استشهادًا من كليتين أو أكثر كما أشرنا سابقًا، فيكتفون بذلك وهذا إجراء غير منطقيٍّ وغير كافيٍّ كما أشرنا.

وهنا يجب أن تكون هناك لجنة خاصة تتقضى عن هذا الموضوع من خلال قنوات قد ذكرناها، وكذا التحري عن طريق الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) وغيرها من طرق التواصل الحديثة العالمية التي يتمُّ بها التأكد من عدم وجود عمل تحقيق علميٍّ سابقٍ لهذا المخطوط؛ لكي نتلافى تكرار الجهود في هذا الجانب.

٢. هل أن هذا المخطوط ذو أهمية للمكتبة الإسلامية؟ وما هو مستوى تلك الأهمية ليتسنى لنا استثمار جهود هؤلاء الطلاب والمُشرفين عليهم؛ كي نُسهم في بناء لبنة نافعة في هذه الصروح العلمية وغاياتها النبيلة، وهذا لا يتأتى إلا لِمَن كانت لديه خبرة في تفاضل الكتب والأوعية الثقافية والعلمية،

وَلَمَنْ مَلَكَ مَعْرِفَةً وَاطَّلَاعًا عَلَى حَاجَةِ الْمَكْتَبَةِ وَالْمَجْتَمَعِ لِعُنْوَانَاتِ نَافِعَةٍ
وَمُثْمَرَةٍ فِي مَجَالِهَا.

٣. هل أن هذا المخطوط صالح للتحقيق؟ من حيث وضوح الخط، وسهولة
قراءته، وعدم السقط والطمس، أو تآكل أوراقه واندثار حروفه، وكذا تناسب
عدد أوراقه، وأسطره في الصفحة الواحدة، وعدد كلماته في السطر الواحد،
كل ذلك يجب أن يتناسب مع شروط المشروع المقدم كرسالة ماجستير أو
أطروحة دكتوراه.

وكل ما ذكرناه في أعلاه يجب أن يتوافر في اللجنة الخاصة بالنظر في المشاريع
العلمية المقدمة فيما يخص تحقيق المخطوطات؛ لتكون مؤهلة لعملها ولتسهم في
معالجة هذا الموضوع من بداية انطلاقه.

وهذا ما ندعو إليه ونأمل أن يلقي آذانًا صاغية من القائمين على هذا الأمر.

لتلك الكلية أو المؤسسة العلميّة، ويعملوا بروح الفريق الواحد، ولنعلم أنّ هذا الأمر أمانة كبيرة في أعناقنا؛ وخيرٌ من نَبَهْنَا ورَسَمَ لنا الطريقَ هو نبيّنا الأمين محمد ﷺ، ورد أنّه:

«بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ، جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَدِّثُ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: سَمِعَ مَا قَالَ فَكَّرَهُ مَا قَالَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ، حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ قَالَ: أَيْنَ -أَرَاهُ- السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ، قَالَ: هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِذَا ضَيَّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ، قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»^(١).

ومن قوله ﷺ: يَجِبُ أَنْ نَنْطَلِقَ، فهو خيرٌ دستورٍ وأرصنُ قاعدة نَسْتَنْدُ إليها في جميع نواحي الحياة.

ومن الشروط الواجب توافرها في المشرف على موضوعٍ عنوانه يختصّ في تحقيق المخطوطات ما يأتي:

١. أن يكون على دراية تامة بشرائط تحقيق المخطوطات، وذلك بأن يكون قد عمل بتحقيق المخطوطات من قبل، وقد أجاد في عمله بأن نُشرت تلك النصوص المحقّقة في مجلّات علميّة محكّمة معروفة، وقد أثني على عمله من أهل الصنعة.
٢. أن يكون قد أفاد من دورات سابقة بالتحقيق، أو لازمَ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الصنعة وأفادَ مِنْهُ.
٣. أن يكون قد اطَّلَعَ على ما كُتِبَ في هذا الفن وأفاد منها.
٤. أن يكون مُطَّلِعًا ومُتَابِعًا لما نُشِرَ من فهارس للمخطوطات، وعارفًا لمظان وجودها.
٥. أن يُجيد استخدام الحاسوب والتقنيات الإلكترونيّة، ويحسن التواصل عن طريق

(١) صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاريّ الجعفيّ (ت٢٥٦هـ): ١ / ٢١.

الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) وما يتعلّق بها من برامج التواصل الأخرى، وهذا من الأهمية بمكان؛ لأنها تُسهّل عليه كثيراً من العقبات، وتوفّر له كثيراً من المعلومات، وتختصر عليه الطرق بشكل كبير، ولكي يواكب بها مستجدات العصر ومخرجاته.

٦. أن يكون أميناً في أداء رسالته، حريصاً على إتمامها على أحسن وجه، وأن لا يبخل على الطالب بعلمه ولا بوقته ولا بجهده، وليتّق الله في ذلك كلّهُ؛ لأنّه مؤتمن عليه وعلى عمله، وهذا ما لا نراه في وقت الناس هذا إلاّ مَنْ رَحِمَ اللهُ تعالى.

ومن هنا نلقي بالمسؤولية على الجهات التي تقوم باختيار المشرف وتسميته على الطالب، والتي ينبغي عليها أيضاً أن تراقب عمل المشرفين ومتابعاتهم للطلاب، وتفرض عقوبات على مَنْ يُخَلُّ بشيء من تلكم المهام الملقاة على عاتق المشرفين بأيّ وجه كان.

ولو كانت الأمور تسير على ما طرحناه من النهج بالفعل والتطبيق، لما رأينا كثيراً من الإهمال وعدم المبالاة من قبل كثير من المشرفين؛ لذا فإننا نرى من الطلاب مَنْ يُقَرِّونَ بأنّ المشرف عليهم لم يلقاهم إلاّ قليلاً، وقد يصل اللقاء إلى المرة الواحدة أو المرتين فقط!!، ومن الطلاب مَنْ لم يلقَ المشرف ولا مرة، ويقولون كلّما اتصلنا به عن طريق الهاتف يقول لنا: أنا مشغول وليس لدي وقت!! والقسم الآخر من المشرفين قد يكون صاحب مسؤولية إدارية وما إلى ذلك، فيصعب اللقاء به!! وهذا جزء من الواقع الذي يعيشه فيه قسم من مؤسساتنا الأكاديمية.

وهو ما نستطيع أن نُطلقَ عليه جانباً من الفسادِ والإفساد العلميّ، وهو أشدُّ صَرَراً من غيره على الإطلاق، لأنّ الفساد الإداري قد لا يترتب عليه غير الجانب المادي، أمّا الجانب العلميّ، فهو يشمل الكثير، وبفساده يفسد الحاضر والمستقبل، بل إنّه يُفسدُ الماضي معه؛ لذا ينبغي علينا النظر إلى هذا وعلاجه قبل غيره؛ لأنّ المؤسسات الأكاديمية هي الركيزة الأساس في تقدّم البلدان ونهوضها، وفي بناء الأجيال وفي الحفاظ على مكتسبات الماضي.

المطلب الرابع

إرسال الرسالة إلى الخبير العلمي، والخبير اللغوي

وهذه هي الخطوة الأخرى التي تَمُرُّ من خلالها الرسالة إلى التقييم العلمي، والتي ينبغي أن تُراعى فيها الكفاءة العلميّة؛ لأنّها تُعدُّ قناةً مُهمّةً يُقوِّمُ بها هذا الخبير هذا العمل العلميّ، هل هو صالح أو مؤهل للمناقشة؟ وهذا الحكم ينبغي أن يكون في غاية الموضوعية والأمانة العلمية؛ لأنّه عليه يتوقف خروج الرسالة إلى القناة الأخيرة (المناقشة).

من هنا نرى أنّ كثيراً من الرسائل تُرسل إلى مَنْ هو ليس أهلاً لها، وهنا أيضاً ينبغي أن يُرجع الأمر إلى اللجنة المُقترحة التي تُسمّي المُشرف، والتي أشرنا إلى شروطها من قبل في بحثنا هذا، وهذه اللّجنة يجب أن تختار مَنْ تتوافر فيه الكفاءة العلميّة، مُتجرّدةً من كلّ الميول الشخصية أو النفعيّة أو اتّباع الهوى.

وهذه من العقبات الكبيرة التي تفاجئ كثيراً من المناقشين في أثناء مناقشتهم، فيندهشون عن كيفية مرور هذه الرسالة من تحت يدي الخبير العلميّ!! وهنا تبرز مكانة الخبير العلميّ، فالواجب عليه أن يضع جميع الملاحظات والتعديلات العلميّة المطلوبة، كي يتداركها الطالب قبل ذهاب الرسالة إلى لجنة المناقشة.

وهنا أحببتُ أن أضرب مثلاً عن أطروحة دكتوراه (تحقيق مخطوط)، وقد طلب منّي الطالب بشكلٍ أحوي أن أنظر فيها؛ لأسجل له بعض الملاحظات إن وجدت، ومن خلال قراءتي لها وجدتُ بين ثناياها قليلاً من التّأشيرات، قسم منها متعلّق بحجم الحرف في بعض الصفحات، بمعنى صفحة عنوان الفصل أو المبحث، حيث كتبتُ له يجب أن يكون الحجم أكبر قليلاً!! والقسم الآخر من التّأشيرات تصحيح خطأ مطبعي، وهي لا تتجاوز عدد أصابع اليد!! علماً أنّ الأطروحة فيها الكثير من الأخطاء المطبعية واللغوية!! وعندما قُمتُ بوضع الملاحظات له على الأطروحة وهي كثيرة جداً علمية ومنهجية، شعرت حينها أنّ هذه الأطروحة لم تمرّ على أيّ شخصٍ

ما قبلي ما خلا الطالب نفسه!! وقد سألت الطالب في حينها عن هذه التأشيرات الشكلية البسيطة التي ذكرتها، فأجابني بأن هذه ملاحظات الخبير العلمي!!! فصدمت بجوابه، فهل يُعقل أن يكون خبير علمي بهذا المستوى!! فضلاً عن أنهم لم يقرأوا، وإذا قرأوا لم يُتقنوا أو يُصوّبوا.

هذا فضلاً عن إشكالية رداءة كثير من الرسائل و الأطاريح العلمية من الناحية اللغوية والطباعية، فقلّما تجد من يُعنى بهذه المسألة، وهذه المشكلة قائمة وظاهرة وأصبحت معروفة ومألوفة، وهذا عبء آخر يُضاف إلى الناحية العلمية للكتب المحققة، وفي الحقيقة يجب أن يُعلم أن الأصل الذي يقوم عليه التحقيق هو عملية صَبط النصّ المُحقَّق؛ وهذا لا يمكن أن يتأتى إلاً بالاعتناء اللغوي والطباعي، والتشكيل، وعلامات الترقيم، وما إلى ذلك من لوازم الصُّبِّ اللُّغوي للنصوص.

وهذا الجانب لا يُمكن تجاهله والتساهل فيه على الإطلاق؛ لأنّ تَعَثُّر النصوص من الناحية اللغوية لم يُبقِ للنصوص والكتب المحققة قيمة علمية مهما بذل المحقِّق من جهدٍ علميٍّ فيها؛ من أجل ذلك ينبغي أن يُضاف هذا الجانب إلى مسؤوليات اللجان التي تُرسل الرسائل و الأطاريح إلى الخبير اللغوي، كما هو دارج في عُرف الجامعات، والمشكلة تكمن في أنّ كثيراً من الخبراء اللغويين لا يقرؤون الرسائل بصورة دقيقة، وكثير منهم يقرأ جزءاً يسيراً ويترك الباقي، ثم يُجيز بعدها الرسالة لغويّاً!! وينبغي هنا أن تُلزم اللجنة الخبير اللغوي بقراءة الرسالة بأكملها، وتكليف من يتابع هذا الأمر بعد مجيئها من الخبير اللغوي.

وهناك أيضاً ملحوظة في غاية الأهمية أودُّ الإشارة إليها، وهي متابعة التصحيح من قبل الطالب بعد أن تُعطى له الرسالة المؤشّر عليها بملاحظات الخبير اللغوي، فإذا لم يأخذ الطالب بتلك الملاحظات، فما هي الفائدة من إرسالها إلى الخبير اللغوي؟ والذي أنوّه له هنا هو متابعة الطالب بالأخذ بالملاحظات اللغوية وإلزامه بذلك، وذلك بإعادة الرسالة إلى الخبير اللغوي مرة أخرى بعد تعديلها من قبل الطالب للتأكد من أخذه بهذه الملاحظات، قبل إرسال النسخ إلى لجنة المناقشة، وهذا ما لا يحصل في أيام الناس هذه؛ لذا فإننا نرى أنّ ذلك يُلقِي بعبءٍ آخر على لجنة المناقشة، إذا كانت على مستوى المسؤولية.

المطلب الخامس

مرحلة تسمية أعضاء لجنة المناقشة، وتحويل الرسالة للمناقشة

وهذه هي المرحلة الأصعب فيما يتعلّق بالرسالة العلميّة، وهي المرحلة التي تُحدّد بها النتيجة النهائيّة لتلك الرسالة العلمية، وبها يُعرف مصيرها، وتبدأ هذه المرحلة بعد اجتياز الرسالة من لدنّ الخبير العلميّ والخبير اللغويّ، وما نعني به هنا رسائل موضوعات تحقيق المخطوطات التي هي موضوع بحثنا.

تُعرّض هذه الرسالة على لجنة في الدراسات العليا، لكي تحدّد أسماء المناقشين وتاريخ المناقشة، وفي العادة تنظر اللجنة في التخصص، بمعنى لو كانت الرسالة في الفقه مثلاً، فإنها تختار المتخصّصين بالفقه، وبغض النظر عمّا إذا كان هذا المناقش عنده خبرة بالتحقيق أو لا؟ وهذا ما يغفلونه غالباً، وهو أمر غير صحيح؛ لأننا هنا نناقش رسالة في تحقيق المخطوطات، وهذا لا يتقنه إلا أصحاب الصنعة في ذلك، فكيف سيناقش من ليس له دراية بتحقيق المخطوطات وأصوله؟! وماذا يناقش؟ حتى وإن كان متخصصاً في الفقه، فإنّه يجهل أصول التحقيق، ومن ثمّ لا يعطينا تقييماً علمياً سليماً لهذه الرسالة؛ لأنّه سوف ينظر إلى مادة النصّ المحقّق، وأقوال مؤلّف المخطوط، ويبدأ يناقش آراء المؤلّف و أفكاره، وليس هو هذا المطلوب منه فحسب، بل المطلوب منه أن يناقش منهجية المحقّق في تحقيقه للمخطوط، وضبط النصّ وتشكيله، وحال نُسخ المخطوط، والمقارنات بين النسخ وإثباتها في الهامش، وكذا التعليقات والتصحيحات والتخريجات وشرح الغريب والتراجم وما إلى ذلك، وحال الهوامش وترتيبها، وكذا النظر في القسم الدراسيّ وأصوله وضوابطه ومنهجية المؤلّف في المخطوط، وغيرها من لوازم القسم الدراسيّ.

من هنا يلزم أصحاب القرار في لجنة الدراسات العليا أن ينتقوا من المناقشين من يناسب عنوان الأطروحة أو الرسالة العلمية، ويختاروا أصحاب الكفاءة في هذا الميدان، ولا تأخذهم في ذلك أيّ مصلحة شخصية أو نفعية أو أهواء أخرى، وهذا ما تُعانيه المؤسسات الأكاديمية اليوم، فنرى عملية انتقاء الأعضاء لا تخضع لمعايير

علمية أو على أساس الكفاءة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، ونأمل أن تكون هناك صحوه لدينا جميعاً في هذا الجانب، لكي نرتقي بمؤسساتنا الأكاديمية لما هو أفضل.

وبعد تسمية أسماء اللجنة واستئذان المناقشين بالموافقة على هذه المناقشة، وتبليغهم بتاريخ المناقشة ومكانها، يجب أن تُرسل لهم الرسالة أو الأطروحة قبل وقت يكون مناسباً؛ لكي يتمكن المناقش من الاطلاع عليها وقراءتها ووضع الملاحظات التي يراها على تلكم الرسالة.

ومما يحصل كثيراً الآن أن الرسالة لا تصل إلى المناقش في وقتها المناسب، فقد يتسلمها قبل أسبوع أو بضعة أيام، وهذا الأمر ينبغي أن يعالج من قبل الجهة المرسله؛ وذلك بمتابعتها والتأكد من تسلم المناقش لها، والتثبت من ذلك.

وعند عملية المناقشة يجب أن تكون مناقشة علمية موضوعية، يلتزم بها المناقش بكل معايير المهنية والحيادية، ويكون مُتجرداً من جميع الأهواء والميول، وكذا ينبغي للطالب أن يكون مثلباً بأداب الاستماع، وحسن الإصغاء، مدلياً برأيه ووجهة نظره، محترماً ضوابط الوقت وآداب المناظرة.

المطلب السادس

إقرار لجنة المناقشة لنتيجة الرسالة أو الأطروحة

وبعد مرحلة المناقشة تأتي مرحلة اختلاء لجنة المناقشة لإقرار النتيجة على الرسالة، وهنا تبرز الصفات التي يجب أن تتحلّى بها اللجنة، والتي أشرنا إليها في أعلاه من النزاهة والنظر بكل مهنية واحترافية بقراراتهم، ناظرين في ذلك روح الحفاظ على تراثهم وإخراجه بأبهى صورة له.

و يجب أن يشتمل قرار اللجنة على إلزام الباحث بالأخذ بالملاحظات والتعديلات التي تراها اللجنة ضرورية إن وُجدت، وفي هذا الموضوع نرى قصوراً واضحاً جداً، إذ إنَّ اللجنة تلزم الباحث بالتعديلات، ولكن عندما يأتي الباحث بعدها يطلب توقيع أعضاء اللجنة فإنَّ العضو لا يتفحص التعديلات، ولا يدقق كثيراً في البحث ولا يتأكد من قيام الطالب بالتعديلات أم لا!! وإذا أراد أن يدقق فيكون ذلك سطحياً، وقسم منهم يوقع مباشرةً بدون النظر في هذه التعديلات أصلاً، والقسم الآخر ينظر إذا وقع أحد الأعضاء قبله، فإنَّه يوقع مباشرةً بدون النظر في تلك التعديلات، وغالباً ما يتساهلون في كثير من التعديلات غير المنجزة تحت ذريعة الظروف الصعبة أو ذريعة الخوف من نفاذ الوقت الممنوح للطالب، أو يرضخ العضو المناقش للمحسوبيات الفئويّة والشخصيّة، وهكذا تتعدّد الأعذار الواهية، وكلّها على حساب الأمانة العلميّة والأكاديميّة والأخلاقيّة، وأدهى من ذلك وأمر، هو أنّ الطالب يطلب التوقيع من أعضاء لجنة المناقشة مباشرةً بعد انتهاء المناقشة، ويترك التعديلات على أمل أن يقوم بإنجازها في وقت لاحق تحت ضغط الحرج أو المحسوبيات أو الوعود الجوفاء، وهذا أصبح عرفاً دارجاً في كثيرٍ من المناقشات ويا للأسف؛ لذا فإنَّ الباحث قد أصبح في حِلٍّ من الالتزام بالتعديلات تماماً، فهل يتغافل هؤلاء عن أنّ هذا الأمر أمانة؟! بل إنَّه الأمانة كُلُّها، وهل يتغافلون عن أنّ هذه الرسالة أو الأطروحة العلميّة أُجيزت علمياً بتوقيعاتهم وإقرارهم؟! وستبقى هكذا بأسمائهم إلى يوم الدين؟! وهل من العقل أو المنطق أن يرتضي المرء بأن يكون عمله ناقصاً أو فيه

خطأ أو أن يكون معيًّا؟! هذا فضلًا عن فقدانه السُّمعة الطيبة في الأوساط العلميَّة وغيرها، ولا سيَّما أنَّ كثيرًا من هذه الرسائل سَتُطْبَعُ و تنشر وتوزَّع على المكتبات العالميَّة، فكيف سينعكس ذلك على مَنْ أجاز هذا الكتاب، سلِّبًا أم إيجابًا؟!، فينبغي أن نتنبَّه لذلك كلِّه جميعًا.

وتُعَدُّ موضوعات تحقيق المخطوطات من الأهمية بمكان في جامعاتنا ومؤسساتنا الأكاديميَّة، حتى الدينيَّة والثقافيَّة، لكنها باتت اليوم هي النقطة الأضعف والأدنى؛ لذا نرى الطالب عندما لا يجد عنوانًا لرسالته، يتَّجه للنقطة الأدنى والأضعف والأسهل في نظره ونظر مَنْ حوله، وهي اختيار مخطوط لكي يجتاز به مرحلته الدراسيَّة، ليس حُبًّا في ذلك فقد يكون مجبرًا، والسبب في الضعف، هو عدم تطبيق أصول التحقيق الحقيقيَّة وعدم الأخذ بمعاييرها الأصليَّة، وكذا الجهل الكبير في تلك الأصول من لدُن الأكاديميين والطلاب، وكذا شحَّة المناهج الدراسيَّة من هذه العلوم المهمة.

والحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّه الأمين محمَّد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الأخيار، ومَنْ تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

المصادر والمراجع

١. أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص: أعدّها للنشر وعلّق عليها: د. عبد الوهاب محمّد علي، نشرت في مجلة المورد، تصدرها وزارة الإعلام - جمهورية العراق، مج ٦/ ١٤٠١٩٧٧م.
٢. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين أبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايّماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.
٣. تحقيق التراث: د. عبد الهادي الفضلي، مكتبة العلم، جدة، ط١، ١٩٨٢م.
٤. تحقيق التراث العربي، منهجه وتطوره: عبد المجيد دياب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
٥. تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، مع تحقيق الرسالة الأولى لأبي دلف الخزرجي: فهمي سعد، و طلال مجذوب، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٦. تحقيق النصوص ونشرها: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٩٩٨م.
٧. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري): محمّد ابن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم، ترقيم: محمّد فؤاد عبد الباقي)، ط١، ١٤٢٢هـ.
٨. زهر الآداب وثمر الألباب: إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبي إسحاق الحصري القيرواني (ت٤٥٣هـ)، تحقيق: د. يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٩. المخطوط العربي: د. عبد الستار الحلوجي، مكتبة الصباح، جدة، ط٢، ١٩٩٨م.
١٠. المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى و آخرون، دار الدعوة، (د.ط)، (د.ت).
١١. الموشى (الظرف والظرفاء): محمّد بن أحمد بن إسحاق بن يحيى، أبي الطيّب، المعروف بالوشاء (ت٣٢٥هـ)، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، مطبعة الاعتماد، مصر، ط٢، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٣م.